دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	استخدام أسلوب التكاليف على أساس النشاط كأسلوب مقترح لمعالجة التكاليف غير المباشرة في شركات التأمين
المصدر:	المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية
الناشر:	جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال
المؤلف الرئيسي:	الشباسى، محي سامي محمد محمد
المجلد/العدد:	ع1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2011
الصفحات:	101 - 142
رقم MD:	82346
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	قانون التأمين، شركات التأمين، محاسبة التكاليف، النظم المحاسبية، القوائم المالية، الرقابة المالية، تعويضات التأمين، تكاليف الإنتاج، الاستثمار
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/82346

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

استخدام أسلوب التكاليف علي أساس النشاط كأسلوب مقترح لمعالجة التكاليف غير المباشرة في شركات التأمين

إعداد

محي سامي محمد الشباسي

معيد بقسم المحاسبة الكلية

١/ المقدمة:

تعرضت بيئة الأعمال في عالمنا المعاصر بوجه عام و القطاع الخدمي بوجه خاص لمتغيرات جوهرية عديدة أضفت سمات جديدة علي كل منها ومن أهم السمات التي تتميز بها بيئة الأعمال الحديثة زيادة درجة المنافسة في الأسواق سواء المحلية و العالمية وهو ما يؤدي إلي الانخفاض السريع و المستمر في أسعار كثير من الخدمات نتيجة لدخول منافسين في الأسواق يتميزون بهيكل تكلفة أقل بالإضافة إلى التغير السريع للبيئة و تغير مطالب العملاء و ظهور العديد من الشركات العالمية.

١/١ طبيعة المشكلة

في ضوء تزايد الحاجة إلى إيجاد آليات وطرق فعالة لمواجهة المنافسة الحدة، كان حتمياً علي قطاع التأمين وضع إستراتيجية تتضمن المحاور الرئيسية للتعامل مع التحديات التي تواجهه في المرحلة الحالية.

وبالتالي يصبح ليس أمام هذا القطاع إلا دراسة سلوك التكلفة كأفضل وسيلة لتحقيق ميزة تنافسية لهذه الشركات، خاصة أن هذه الشركات تعاني من عدم توافر البيانات التكاليفية التحليلية الدقيقة التي يمكن أن تعتمد عليها في العديد من القرارات التي من أهمها:

١- استخدمها كعنصر أساسي في تسعير الخدمات التأمينية.

٢- في تلبية احتياجات الإدارة في مجالات التخطيط و الرقابة و صنع القرار.

٣- في تحديد نتائج الأعمال علي مستوي الأنشطة المختلفة لشركات التأمين بحيث يمكن معرفة الأرباح و الخسائر من كل نشاط علي حدة.

وترجع هذه المشكلة إلى العديد من النقاط التي من أهمها:

- اعتماد معظم شركات التأمين علي نظام المحاسبة المالية كمصدر رئيسي للمعلومات والذي ينتج بيانات إجمالية بشأن و إيرادات الأنشطة المختلفة و هو ما يؤدي إلى ضائلة قيمة هذه المعلومات في تلبية احتياجات الإدارة و الوفاء بها.

- أغلب التكاليف في هذه الشركات تمثل تكاليف عامة و غير مباشرة وأعباء غير مرتبطة بحجم النشاط و يتم الاعتماد علي أسس تقديرية تعتمد علي الخبرة و التقدير الشخصي في تحميل هذه التكاليف غير المباشرة علي الخدمات التأمينية وما يترتب علي ذلك من فشل كثير من القرارات التي تتخذ في ضوء هذه البيانات غير الدقيقة.
- أغلب هذه الشركات لا تقوم بفصل التكاليف الثابتة عن التكاليف المتغيرة مما يترتب علي ذلك تحميل الخدمات التأمينية بتكاليف غير مرتبطة بحجم النشاط و تمثل عبئاً علي الخدمة المقدمة.
- أغلب هذه الشركات لا يتم بها إجراء رقابة علي عناصر التكاليف ولا يتم عمل تقييم في نهاية الفترة لتحديد الانحرافات و معالجتها و قد يرجع ذلك إلى أن مثل هذه الشركات لا تتبع أسلوب التكاليف المعيارية.
- صعوبة تحديد وحدة التكلفة وذلك نظراً لطبيعة النشاط التي تمارسه شركات التأمين من حيث عدم تماثل مخرجات النشاط، وكذلك تعدد مستويات تحليل التكلفة الذي يرجع لتنوع النشاط بشركات التأمين.

وهو ما يتطلب بالضرورة الاعتماد علي نظم وأساليب تكاليف جيدة تمكن من توزيع الأعباء و التكاليف غير المباشرة طبقا لما تستهلكه الخدمات التأمينية من موارد الشركة، وليس علي أسس تقديرية تؤدي لتشويه مخرجات تظام محاسبة التكاليف، مما يوفر أساساً جيداً لمتخذي القرارات لاتخاذ قرارات رشيدة.

وهو ما يوفره إحدى أساليب إدارة التكلفة المتمثلة في أسلوب التكاليف علي أساس النشاط (Activities based costing).

وهنا تثار تساؤلات بخصوص إمكانية تطبيق هذا الأسلوب:

١- ما هي عناصر التكاليف في شركات التأمين؟

٢- ما هي أهم الدوافع التي أدت إلى العدول عن الأسلوب التقليدي؟

٣- متى يعد التحول إلى أسلوب التكاليف علي أساس أمراً ضرورياً؟

٤- كيف يعالج الأسلوب المقترح تكاليف التأمين؟

١/٢ الدراسات السابقة:

سوف يقوم الباحث بعرض الدراسات السابقة التي تناولت أسلوب التكاليف علي أساس النشاط في شركات التأمين و ذلك كما يلي:

١. دراسة (عاطف العوام، ٢٠٠١)[١]

استهدفت الدراسة إلي تحديد مقومات تطبيق أسلوب المحاسبة عن تكلفة النشاط في قطاع التأمين

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي من أهمها:

- استخدام أسلوب المحاسبة عن تكاليف الأنشطة في قطاع التأمين يوفر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات اللازمة لتحسين العمليات، وكذلك إدارة التكلفة علي كل المستويات التنظيمية، وكذلك هناك إمكانية من تطبيق تحليل سلسلة القيمة وذلك بهدف تحسين العمليات.
- يحتاج تطبيق أسلوب المحاسبة عن تكاليف الأنشطة في شركات التأمين إلي إطار متكامل يعتمد علي خصائص و طبيعة نشاط هذه الشركات.

ومما سبق يرى البحث أن هذه الدراسة لم تقوم بالتطبيق العملي علي احدي شركات التأمين، واكتفت بإجراء الدراسة النظرية وعرض بعض الدراسات التي قامت بالتطبيق علي بعض الشركات بصفة عامة مثل (البنوك، المستشفيات، الفنادق، شركات التأمين)، ولكن البحث الحالي سيقوم بالتطبيق العملي علي احدي شركات التامين.

٢. دراسة (Mark Lawton & others, ٢٠٠٥)[٢]

استهدفت الدراسة تحقيق قيمة مضافة لأحدي شركات التأمين الألمانية بفرع بريطاني التي تعاني من تعثر مالي في سدد ديونها.

---

[١] د. عاطف محمد العوام، المحاسبة عن تكلفة النشاط في قطاع التامين (بحث مرجعي)، مجلة الفكر المحاسبيمجلة الفكر المحاسبي، كلبة التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الخامسة، ٢٠٠١، ص ص١-٤/٧١-٧٤.

[2]- Mark Lawton, Hamid El Ghazili, Adding value in finance, Credit Management, Stamford, Aug 2005,PP 3-30 Available at: www.ProQuest.com

وقد أوضحت الدراسة أنه يمكن تخفيض حجم هذه الديون من خلال إتباع مجموعة متنوعة من الأساليب و الطرق التي قد تتمثل في:

- تحسين تحليل الأداء بالشركة
- وتدعيم القرارات الإستراتيجية الرئيسية بالشركة
- تحسين أداء الاستثمار
- تخفيض التكاليف من خلال تحليل التكاليف علي أساس النشاط

وقد توصلت الدراسة التي تم تطبيقها علي شركة التامين ببريطاني في الفترة من ٢٠٠٣. بحدوث انخفاض كبير في ديون هذه الشركة، وبلغ حجم انخفاض الدين من ٢٦ مليون جينه إسترليني إلي ١٠ مليون جنيه إسترليني.

ومما سبق يري الباحث أن هذه الدراسة تعد محاولة جدا وهامة في مجال التأمين وذلك لإتباعها مجموعة متنوعة من الطرق و الأساليب التي ساعدت بشكل واضح في انخفاض حجم الدين، وبالرغم من أهميتها و قيمتها إلا أنها وضعت في ظل ظروف بيئية مختلفة عن ظروف البيئة المصرية.

٣. **دراسة** (Rodd Zolkos, **٢٠٠٥**)[١]

استهدفت الدراسة توضيح أهمية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات لتدعيم المركز التنافسي لشركات التأمين و إعادة التأمين، وذلك إجراء دراسة تطبيقية علي عدد٨٠ شركة تأمين و إعادة تأمين في شيكاغو في الفترة من ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤. وقد أوضحت الدراسة أن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات هو المصدر الحقيقي للميزة التنافسية في هذه الشركات، وذلك بشرط إستراتيجية جيدة تتماشي مع الإستراتيجية الشاملة للشركة. وأن ارتفاع نفقات تكنولوجيا المعلومات وحدها لا تؤدي تلقائيا إلي قيمة مضافة في هذه الشركات.

[1]- Rodd Zolkos, Business needs must drive IT, Business Insurance, Chicago, May 2005, PP 2-18. Available at: www.ProQuest.com

وقد توصلت الدراسة إلي عدم وجود شفافية في تقييم تكاليف تقنية المعلومات داخل هذه الشركات، وإن غالبية هذه الشركات تجد صعوبة في تحديد مجموع تكاليف تكنولوجيا المعلومات.

ومما سبق يري الباحث أن هذه الدراسة لم تراعي الأبعاد الأخرى لتدعيم الميزة التنافسي لهذه الشركات مثل المركز التنافسي للمنشأة في السوق، والبعد البيئي، ونظم التكاليف المطبقة، واستثمارات هذه الشركات.

٤. دراسة (إيمان قمر، ٢٠٠٦)[١]

استهدفت الدراسة ترشيد أساليب قياس تكلفة وثيقة التأمين و تسعير وثيقة التأمين باستخدام أسلوب المحاسبة عن تكلفة النشاط.

وقد توصلت الدراسة إلي العديد من النتائج التي من أهمها:

- لا تواكب نظم التكاليف المطبقة في شركات التأمين المستجدات التي طرأت علي دنيا الأعمال من الثورة العلمية و التكنولوجية.
- لاتوجد صعوبات أو مشاكل تعوق تطبيق أسلوب المحاسبة عن تكاليف النشاط في شركات التأمين.
- يؤدي تطبيق أسلوب المحاسبة عن تكلفة النشاط في شركات التأمين إلي تحسين فعالية نظام التكاليف في تلبية احتياجات الإدارة عنها في ظل النظام الحالي.

ومما سبق يري الباحث أن هذه الدراسة وثيقة الصلة بالموضوع، ولكن هذه الدراسة لم تقوم بالتطبيق العلمي علي احدي شركات التأمين، واكتفت بعمل قائمة استقصاء لاختبار صحة فروض البحث من عدمه، ولكن البحث الحالي سيقوم بالتطبيق العملي علي احدي شركات التأمين وكذلك اختلاف الظروف البيئية القائمة أثناء الدراسة و ذلك بظهور الأزمة المالية العالمية و الآثار المترتبة عليها و كذلك عمليات الاندماجات التي تمت بين بعض الشركات.*

[١] – أ. إيمان سعيد عبد الحميد قمر، استخدام أسلوب المحاسبة عن تكلفة النشاط في زيادة فعالية نظم المعلومات المحاسبية فس شركات التأمين، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦، ص ص أ-ل/ ٢٨٧-٢٨٨.

* مثل دمج شركة الشرق للتأمين و الشركة المصرية لإعادة التأمين في شركة مصر للتأمين.

١/٣ أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله حيث موضوع هام و حيوي يعد من أهم الموضوعات التي تهم شركات التأمين و خاصة في ظل تنامي دور قطاع التأمين في الاقتصاد القومي و ما يواجهه هذا القطاع من ضغوط تنافسية تستلزم من هذا القطاع ضرورة إعادة التفكير في النظم التكاليفية الحالية، لكي تواكب التداعيات المتلاحقة في المنافسة المحلية و العالمية، فلذلك تعد محاولة متواضعة في سد إحدى الثغرات في الجانب التطبيقي للفكر المحاسبي نظراً لندرة الكتابات و البحوث و الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في شركات التأمين.

١/٤ هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توفي المعلومات التكاليفية الدقيقة لخدمة الإدارة في مجالات صنع و اتخاذ القرار، ويمكن تحقيق هذا الهدف العام من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١) دراسة طبيعة شركات التأمين.

٢) دراسة و تقييم الأسلوب التقليدي في معالجة تكاليف شركات التأمين.

٣) تقديم أسلوب مقترح لمعالجة التكاليف العامة والغير مباشرة في شركات التأمين بغرض تحقيق الدقة في قياس التكلفة.

١/٥ فروض البحث:

يقوم هذا البحث على الفروض التالية:

١- يلاءم أسلوب التكاليف علي أساس النشاط طبيعة شركات التأمين المصرية.

٢- يساهم تطبيق الأسلوب المقترح في توفير المعلومات التكاليفية الدقيقة التي تفيد في مجالات صنع القرار.

١/٦ منهج وأسلوب البحث:

يعتمد البحث علي كل من المنهج الإستقرائي والإستنباطي للقيام بنوعين من الدراسات:

الدراسة النظرية:

وتتضمن دراسة و تحليل ما ورد بالفكر المحاسبي عن أسلوب التكاليف علي أساس النشاط، وذلك من خلال استقراء الكتب و الدوريات و الرسائل العلمية العربية والأجنبية وثيقة الصلة بالموضوع، وما أصدرته المنظمات العلمية و المهنية من دراسات و توصيات و كذلك اللوائح و القوانين وثيقة الصلة بالموضوع.

٢) الدراسة الميدانية:

إجراء دراسة علي العديد من الشركات العاملة في مجال التأمين وذلك من خلال العديد من المقابلات الشخصية و قوائم الاستقصاء بشأن تقييم نظام التكاليف المطبق و مدي إمكانية تطبيق أسلوب التكاليف علي أساس النشاط كأسلوب مقترح بهدف توفير معلومات تكاليفية دقيقة.

١/٧ تقسيم البحث:

في سبيل تحقيق الهدف المنشود من البحث و تناول مشكلته بصورة علمية منطقية و اختبار فروض البحث، يرى الباحث أن يكون الهيكل الأساسي أو تقسيم البحث على النحو التالي:

المبحث الأول:

طبيعة شركات التأمين و فيه يتم دراسة أهم السمات الأساسية لشركات التأمين، وأهم عناصر التكاليف في شركات التأمين.

المبحث الثاني:

الأسلوب التقليدي لمعالجة التكاليف غير المباشرة، وفيه يتم دراسة أهم الخطوات الأساسية لمعالجة تكاليف التأمين في ظل هذا الأسلوب، وما هي أهم الدوافع التي أدت إلى العدول عن الأسلوب التقليدي؟.

المبحث الثالث:

السلوب المقترح لمعالجة التكاليف غير المباشرة، وفيه يتم دراسة متى يعد التحول إلى أسلوب التكاليف علي أساس النشاط أمراً ضرورياً؟، وما هي أهم الخطوات الأساسية لمعالجة تكاليف التأمين في ظل هذا الأسلوب.

ويختم البحث بالنتائج و التوصيات.

المبحث الأول

(طبيعة شركات التأمين)

مقدمة

"اتفق كتاب الغرب على إطلاق وصف الصناعة على التأمين Insurance industry استناداً إلى أن لفظ الصناعة إنما تأتي بعدة معاني منها انها نشاط تجاري يوفر خدمات و مثالها الإعلان و مجال السياحة و الفنادق، وبالتالي و بالرغم من هذا المسمى فإنه يمكن اعتبار التأمين نشاطاً خدمياً يوفر الحماية التأمينية للعملاء و المستفيدين منه."[١]

ويحتل قطاع التأمين موقعاً استراتيجياً بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث أنه يوفر الحماية الاقتصادية المناسبة لموارد المجتمع البشرية و المادية، وبذلك يعتبر الدرع الواقي من آية هزات قد تواجه الاقتصاد القومي، كما يساهم بصورة فعالة في تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك لما يمثله هذا القطاع من ثقل مالي نتيجة للدور البارز الذي تقوم به شركات التأمين في تجميع المدخرات الوطنية مما يتطلب من هذه الشركات درجة عالية من الكفاءة المالية[٢]

لذا يستهدف هذا المبحث الإجابة على هذه التساؤلات:

أولاً: ما هي السمات الأساسية لشركات التأمين؟

ثانياً: ماهي عناصر التكاليف في شركات التأمين؟

---

[١]– Hornby. A.s, advanced learner's dictionary of current English, ٥th Ed oxford University press, ١٩٩٥.

نقلا عن د. صفوت على محمد حميدة، د. محمد رأفت محمد رشاد، تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في تخصيص الأعباء الإضافية في شركات التأمين (مع التطبيق على فرع الحياة)، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العددان الأول و الثاني، يناير– أبريل ١٩٩٩، ص١١٥.

[٢] د. عيد أحمد أبو بكر، تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة (بالتطبيق على سوق التأمين المصري)، المؤتمر الدولي السابع، بعنوان (تداعيات ألأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات، الفرص، الآفاق)، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، ٢٠٠٩، ص٣.

أولاً: ما هي السمات الأساسية لشركات التأمين؟

تتمتع شركات التأمين في معظم دول العالم بوضوح خاص و ذلك لما تقدمه من خدمات أساسية ولازمة للإبقاء و النمو و التقدم الاقتصادي بل و تطويره، حيث أن شركات التأمين تتسم بالعديد من السمات التي من أهمها:[1]

١- تتمتع الشركات التي تزاول التأمين وإعادة التأمين بالثقة المالية العالية لأنها تقدم خدمة آجلة بدون ضمان أو رهن حاضر، لذلك فالضمان الوحيد هو رأس المال و الاحتياطيات، بالإضافة إلى ضرورة الإشراف الحكومي على هذه الشركات لحماية حقوق حملة الوثائق على المدخرات الوطنية.

٢- التدخل الحكومي واضح في مجال النشاط التأميني وفي مصر تقوم الهيئة العامة للرقابة المالية بدور فعال في الرقابة و الإشراف على كافة الأنشطة و الخدمات و الأسواق والمؤسسات المالية غير المصرفية وفقاً لقانون إنشائها الصادر بالقانون رقم(١٠) لسنة ٢٠٠٩.

٣- تقوم شركات التأمين بتجميع ألأقساط من المستأمنين و تكديسها في احتياطيات قابلة للاستثمار في مجالات متعددة، وبذلك فإنها تعتبر مصدراً هاماً من مصادر التمويل اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و لكن القيود القانونية المفروضة علي شركات التامين تحد من قدرة شركة التأمين على الاستثمار في أنواع غير محددة في القانون بعكس الشركات الأخرى في أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.

٤- تحتاج شركات التأمين إلى إداريين وفنيين للعمل داخل الشركة، وتحتاج كذلك إلى جيش جرار من الوكلاء و السماسرة للعمل خارج الشركة.

---

[1] راجع في ذلك كلا من: د. ثناء محمد طعيمه، محاسبة شركات التأمين (الإطار النظري و التطبيق العملي وفقا لأحداث المعايير المحاسبية لشركات التأمين و إعادة التأمين). إبتراك للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٧-٨.

- د. مكرم عبد المسيح باسيلي، د. محمود محمود السجاعي، المحاسبة في البنوك و شركات التأمين، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٧، ص ص١٥-١٧.

-AK, Ronay,Perfomance measurement of insurance companies by using Balanced Scorecard and ANP, Istanbul Technical University Available at;-
http://www.creativedecisions.net/~rozann/0Proceedings/Final_papers/_AK_Ronay_ardanaANP PDF

٥- تحافظ شركات التأمين عللا رأس المال من اضياع بسبب الأخطار التي قد يتعرض لها عن استثماره في السوق، ومن أمثلة هذه الأخطار، خطر الحريق الذي قد يواجه رأس المال المستثمر في المباني أو الممتلكات الأخرى، وخطر الضياع أو الهلاك في حالة النقل، وما إلى ذلك من أخطار.

٦- كانت فكرة التأمين ولا تزال ملجأ للحكومات و الهيئات و الأفراد في تأمين حياة اجتماعية و اقتصادية مستقبلة، سواء للعامل أو الفلاح، أو للموظف، أو لأي صاحب مهنة أخرى و عائلاتهم.

٧- نظراً للفترة الزمنية التي تمتد خلالها عقود التأمين فإنه يصعب على المحاسب تحديد نتيجة النشاط التأميني بشئ من الدقة، فبعض العقود مثل وثائق التأمين على الحياة تمتد لفترات زمنية طويلة و بالتالي هناك أنواع من المصروفات لا يمكن تحديد قيمتها بدقة إلا في نهاية مدة العقد، وعلى ذلك فإن الأرباح التي تحققها شركات التأمين تعتبر تقديرية بعكس الحال في الشركات الصناعية و التجارية التي يمكن لها أن تحدد نتائج أعمالها في نهاية السنة المالية. لذا يرى الباحث أنها تتشابه في ذلك مع الشركات التي تطبق نظام عقود المقاولات في صفة أساسية و هي طول مدة العقد و صعوبة تحديد الأرباح بدقة.

٨- يتميز نشاط شركات التأمين بالتنوع حيث يشمل تأمينات الأشخاص و عمليات تكوين الأموال، وتأمينات الممتلكات و المسئوليات، ولكل منهما فروع، بالإضافة إلى تنوع وثائق التأمين لكل فرع من الفروع، ولاشك أن هذا التعدد في الفروع و التنوع في الوثائق يحتم مراعاة إمكانية النظام المحاسبي في تتبع النفقات و الإيرادات لكل فرع من فروع التأمين للتعرف علي ربحية و مدي مساهمة كل فرع في ربحية الشركة، وهذا يعني أن النظام المحاسبي يعتمد علي مبادئ محاسبة الفروع، ويجبر القانون شركات التأمين على إعداد قوائم مالية لكل فرع على حدة بالإضافة إلى ميزانية مجمعة لفرعي النشاط معاً، وهذا لا يحدث في الشركات الصناعية التي تنتج أنواع عديدة من المنتجات.

فلا تعد هذه الشركات ميزانية عمومية لكل منتج، ولا يحدث أيضاً في الشركات التي تقدم أنواعا عديدة من الخدمات.

لهذه السمات التي يتميز بها القطاع التأميني، يتطلب الأمر من المحاسب الذي يعمل في هذا المجال أن يتعرف على النواحي الفنية المتعلقة بالأخطار و الوثائق وعلى طبيعة العمليات في هذا القطاع و تفهم إجراءاتها.

ويمكن توضيح أهم هذه السمات من خلال الشكل التالي رقم (٢/٨)*

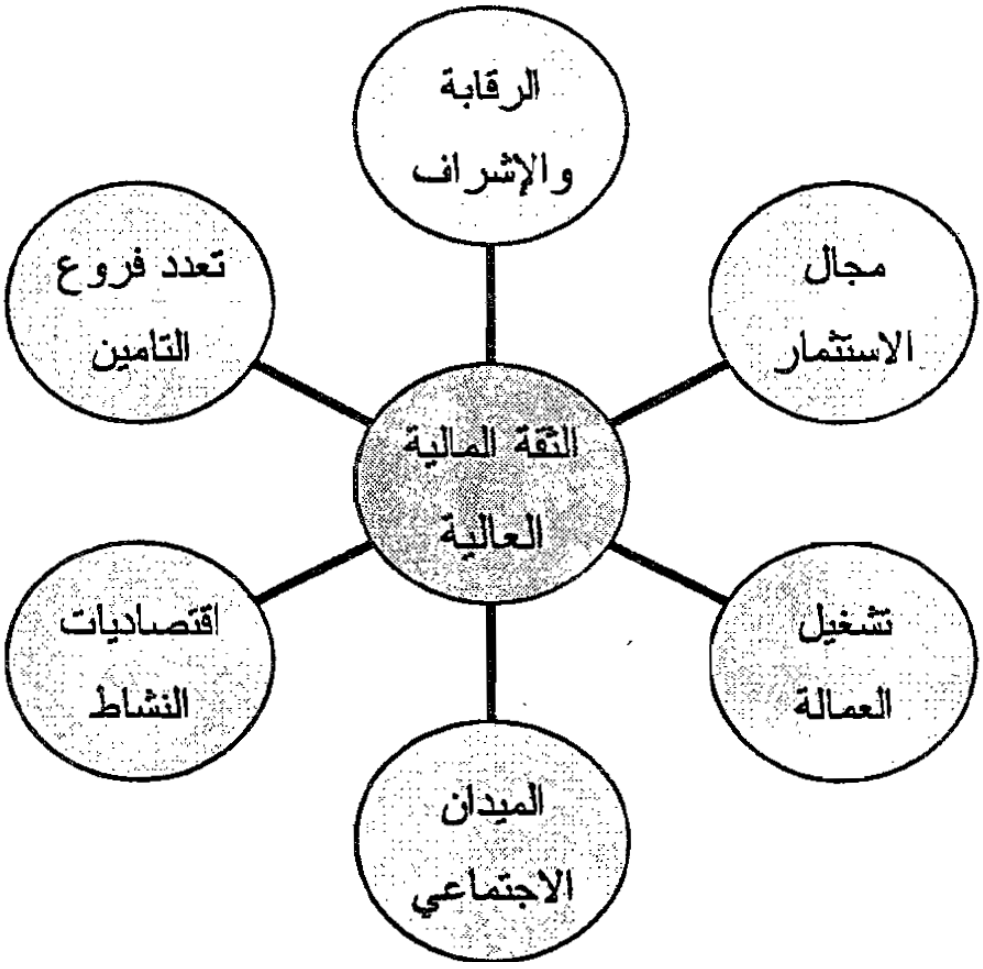

ثانياً: ما هي عناصر التكاليف في شركات التأمين؟

تتمثل عناصر التكاليف في شركات التأمين إلى:[١]

١- التعويضات:

ويتضمن هذا الحساب جميع التعويضات التي استحقت خلال السنة المالية عن العمليات المباشرة و عمليات إعادة التأمين الواردة محلياً و من الخارج، والتعويضات المستردة عن عمليات إعادة التأمين الصادر

* من إعداد الباحث.

[١] – وزارة الاقتصاد، المعايير المحاسبية بشأن إعداد القوائم المالية لشركات التأمين و إعادة التأمين، جردية الوقائع المصرية، العدد ١١٥، قرار رقم ١٥٧، لسنة ١٩٩٩، ص ص ٧٢-٧٦.

٢- **المخصصات**:

ويتضمن هذا الحساب جميع المخصصات التي تم إعدادها خلال السنة المالية

ويتضمن البنود التالية:

(أ) المخصصات الفنية:

تلتزم شركات التأمين بتكوين المخصصات الفنية لمقابلة التزاماتها قبل حملة الوثائق و المستفيدين منها وذلك وفقا لنص المادة (٣٧) من القانون.[٢]

تختلف التكاليف الخاصة بفرع تأمينات الأشخاص و تكوين الأموال عن تكاليف فرع تأمينات الممتلكات و المسئوليات في عنصر واحد فقط من عناصر التكاليف ألا وهو المخصصات الفنية أما عن باقي المخصصات و تكاليف الشركة فلن تختلف لذا سيتم توضيح كل فرع على حده كما يلي:

أولا: تأمينات الأشخاص و تكوين الأموال

وتتمثل هذه المخصصات في:

- الاحتياطي الحسابي:

وهو عبارة عن: الفرق بين القيمة الحالية لمبلغ التأمين الذي تلتزم الشركة بسداده للمؤمن له، والقيمة الحالية للأقساط المستقبلية والتي يلتزم المؤمن له بسدادها إلي الشركة، ويتم تقديره بمعرفة الخبير الاكتواري لمقابلة التزامات الشركة قبل حملة الوثائق في نهاية السنة المالية وفقا لأسس الفنية التي يعتمد مجلس إدارة الهيئة.

- مخصص المطالبات (التعويضات) تحت التسديد:

ويتضمن هذا الحساب المطالبات تحت التسديد لحملة وثائق تأمينات الأشخاص و المستفيدين حتى نهاية السنة المالية و لم يتم سداده بعد و كذلك المطالبات التي تكون قد حدثت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية.

---

[٢] – وزارة الاقتصاد، قانون الإشراف و الرقابة على التأمين في مصر رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، جريدة الوقائع المصرية، العدد١٠تابع(ب) في ٥ مارس سنة ١٩٨١، المادة ٣٧، المعدل بالقانون رقم ٩١لسنة ١٩٩٥.

ثانيا: تأمينات الممتلكات و المسئوليات:

وتتمثل هذه المخصصات في:

تلتزم شركات التأمين بتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة التزامتها قبل حملة الوثائق و المستفيدين منها وتتمثل هذه المخصصات في:

⟹ مخصص الأخطار السارية:

ويتم تكوينه لمقابلة التزامات الشركة عن عمليات التأمين المصدرة قبل انتهاء السنة المالية ومازالت سارية بعد انتهائها ويتم تكوينه بنسب محدده من جملة اكتتابات الشركة عن السنة المالية المنقضية

⟹ **مخصص التعويضات تحت التسوية:**

ويتضمن هذا الحساب المطالبات تحت التسديد للمستفيدين التي لم يتم سداده بعد وكذلك المطالبات التي تكون قد حدثت و لم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد الميزانية، ويكون هذا المخصص وفقاً للأساليب الفنية المتبعة في تقدير هذا المخصص بالقدر الكافي لمواجهة التزامات الشركات عن هذه الحوادث.

ولكن يري الباحث ضرورة عدم المغالاة في تقدير هذا المخصص حتى لا يترتب علي ذلك تكوين احتياطي سري و انخفاض الإيرادات عن حجمها الحقيقي.

⟹ مخصص تقلبات عكسية:

يمثل هذا المخصص مبالغ ترى الشركة حجزها دعما للسيولة و تقوية مركزها المالي و تفاديا لحدوث أزمات نتيجة للتقلبات المختلفة. ويتم احتسابه بأن يجبن من حساب إيرادات و مصروفات كل فرع من فروع تأمينات الممتلكات و المسئوليات في نهاية كل سنة مالية.

(ب) المخصصات المتعلقة بالاستثمار:

وهي المخصصات التي تكونها الشركة لمقابلة أخطار الاستثمار.

(ج) مخصصات بخلاف مخصصات الاستثمار:

يتم تكوين هذه النوعية من المخصصات لمواجهة أية التزامات أو مطالبات محتملة، ويتضمن هذا البند المخصصات الأخرى بخلاف مخصصات الاستثمار التي قد تتمثل على سبيل المثال في:

(مكافأة ترك الخدمة و المزايا الإضافية، مدينو عمليات التأمين، مخصص فروق بيع و تسوية العقارات، مخصص تنمية الإنتاج و التوسعات، مخصص الصيانة و الإصلاح و التجديدات).

وقد تقوم الشركة بإعداد بعض المخصصات الأخرى باعتبارها شركة مساهمة مصرية مثل: (مخصص الديون المشكوك فيها، مخصص الضرائب المتنازع عليها، مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية، مخصصات إهلاك الأصول الثابتة، مخصص معاش مبكر، مخصص مطالبات قضائية والتزامات أخري، مخصص تطوير و مكينة نظم العمل).

٣- تكاليف الإنتاج:

وهي تمثل التكاليف الأساسية لمزاولة النشاط و بدونها يتوقف النشاط، لأنها عبارة عن (أجور و مزايا المنتجين و السماسرة الذين يقومون بإقناع العميل بالتأمين فيمثل المصدر الأساسي لتحقيق الإيراد) وهي تكاليف يمكن تحديدها و توقعها في بداية الفترة المالية.

ويمكن تصنيف تكلفة الإنتاج إلى نوعين:

(أ) تكاليف مباشرة:

وهي التكاليف التي يسهل تخصصها مباشرة لوثيقة التأمين(باعتبارها وحدة التكلفة)، وذلك لوضوح العلاقة السببية بين التكلفة و الوثيقة، وبالتالي لا يوجد صعوبة في تحميل الوثائق بتلك التكاليف التي تسببت في نشأتها و استفادت منها، وتتمثل أهمها في: (العمولة و السمسرة، الدمغة النسبية تحمل الشركة و ليست تحمل العميل وذلك لأن تحمل العميل تقوم الشركة بتحصيلها من العميل وأرسلها إلى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين فهي تمثل بذلك مجرد وسيط، أجور المنتجين و المزايا، خصم العملاء، مصروفات و حوافز التحصيل، مصروفات و أتعاب المعاينة)

- مصروفات إنتاج أخرى: وقد تتمثل أهمها في (رسوم الإشراف و الرقابة، بدلات السفر و العلاج... وغيرها من المصروفات الأخرى).

ويرى الباحث أن جميع هذه التكاليف هي تكاليف متغيرة لأنها مرتبطة بمزاولة النشاط و ذلك لأنه في حالة توقف النشاط تصبح هذه التكاليف صفر أما في حالة زيادة النشاط تزيد هذه التكاليف وذلك لأن التكاليف المتغيرة كما هو معروف بأنها هي التكاليف المرتبطة بمزاولة النشاط تزيد بزيادته و تنقص بنقصانه.

(ب) تكاليف غير مباشرة:

وهي تلك التكاليف التي يصعب تخصصها مباشرة لوثيقة التأمين و ذلك لعدم وضوح العلاقة السببية بين التكلفة و الوثيقة، وبالتالي يوجد صعوبة في تحميل الوثائق بتلك التكاليف، وذلك لأن هذه التكاليف تمثل تكاليف عامة تستفيد منها جميع الوثائق.وهي تتمثل دائماً في:

- أجور و مزايا المنتجين تخص المنطقة محل الدراسة و المنطقة المركزية.
- مصروفات الإنتاج الأخرى.

٤- المصروفات العمومية و الإدارية:

وهي تتمثل في المصروفات التي تتكبدها الشركة نظير إدارة النشاط ويمكن تصنيف هذه التكاليف إلي:

(أ) تكاليف مباشرة:

وتتمثل في (الأجور و حصة الشركة في التأمينات و الضرائب، العلاج الطبي، الأدوات الكتابية و المطبوعات، الإصلاح و الصيانة و الترميمات الإيجار)

- مصروفات عمومية أخرى: وقد تتمثل أهمها في: (مصروفات السيارات، ومصروفات قضائية خاصة بنشاط بعينه.....وغيرها من المصروفات الأخرى).

(ب) تكاليف غير مباشرة:

و تتمثل في (الأجور و الحوافز وحصة الشركة في التأمينات و الضرائب وذلك للأقساط الخدمية للمنطقة والمركزي، العلاج الطبي، الأدوات الكتابية و المطبوعات، الإصلاح و الصيانة والترميمات، الإيجار، الإهلاك)

- مصروفات عمومية أخرى (مثل الضيافة والإكراميات و مصروفات قضائية عامة..... وغيرها من المصروفات الأخرى).

وفي نهاية هذا العرض يري الباحث أنه يمكن إعادة تقسيم عناصر التكاليف السابق عرضها وتصنيفها إلى:

١) تكاليف إدارة النشاط التأميني.

٢) تكاليف مزولة النشاط التأميني.

ويمكن توضيح طبيعة كل عنصر من هذه التقسيمة كما يلي:

أولاً: تكاليف إدارة النشاط التأميني:

وهي تتكون من التكاليف التي تنفقها الشركة في مقابل إدارة هذا النشاط وهي تتمثل في المصروفات العمومية و الإدارية التي يمكن تقسيمها إلى تكاليف مباشرة و تكاليف غير مباشرة، وذلك كما أوضحناه سابقاً بالتفصيل.

ثانياً: تكاليف مزاولة النشاط التأميني:

وهي تتمثل في التكاليف الأساسية لمزولة النشاط التأميني و بدونها يتوقف النشاط، وهي تتمثل في بندين أساسيين:

إحداهما يسهل تحديده و توقعه في بداية الفترة المالية، أما الأخر فيصعب تحديده و توقعه بدقة في بداية الفترة المالية و تمثل أيضاً الحافز الأساسي الذي يشجع العميل على إبرام وثيقة التأمين مع الشركة، وكذلك يمثل الجزء الأكبر من التكلفة، ويمكن توضيحها على التوالي كما يلي:

١) **تكاليف الإنتاج**:

فهي تمثل التكاليف الأساسية لمزولة النشاط و بدونها يتوقف النشاط، لأنها عبارة عن (أجور و مزايا المنتجين و السماسرة الذين يقومون بإقناع العميل بالتأمين فيمثل المصدر الأساسي لتحقيق الإيراد)، وقد تم التعرض لها بالتفصيل سابقاً.

٢) **التعويضات**:

فيرى الباحث التعويضات على أنها:

"عنصر تكلفة محتمل الحدوث غير معلوم القيمة يصعب التنبؤ به بدرجة عالية من الدقة يمثل السمة الأساسية التي تجعل العميل يثق في الشركة و يعتبر من أهم السمات المميزة لشركات التأمين"

وتقسم التعويضات على مستوى كل فرع تأميني سواء تأمينات الأشخاص و تكوين الأموال أو تأمينات الممتلكات و المسئوليات، وذلك كما تعرضنا له بالتفصيل سابقاً.

ويرى الباحث أنه يتوقف حصول العميل على التعويض على عدة نقاط أهمها:

- ♦ حدوث الخطر المؤمن ضده.
- ♦ أن يكون العميل مسدد للقسط وقت حدوث الخطر.
- ♦ ألا يكون هناك شبه جنائية أو تواطؤ في حدوث الخطر المؤمن ضده.

ولكن قد تخطط شركات التأمين لمواجهة هذا الخطر المحتمل الذي قد يؤدي في بعض الأحيان إلى انهيار الشركة بالكامل نتيجة ضخامة حجم هذه التعويضات وخاصة في تأمينات الممتلكات و المسئوليات التي تتمثل أهمها في (تأمينات الطيران و البترول و الحريق). لذا فقد تلجأ الشركة إلى عدة أساليب لمواجهة هذا الخطر، ويري الباحث أن يطلق على هذه الأساليب (حواجز الصد):

وقبل التعرض لتوضيح هذه الأساليب، يمكن أن يعرف الباحث حواجز الصد على أنها:

"هي الطرق والأساليب المختلفة التي يمكن الاستعانة بها لصد الهجمات التي قد تواجه الشركة، وتتمثل أهمها في الخطر المؤمن ضده، الذي يترتب عليه دفع التعويضات. لذا تستعد الشركة لصد هذه الهجمات بحواجز الصد التالية:

- عمليات إعادة التأمين.
- عمل مخصصات و احتياطات لمواجهة هذا الخطر.

أولاً: حاجز الصد الأول (عمليات إعادة التأمين):

وتعني بأن نعيد شركات التأمين المصرية جزء من عمليات التأمين المبرمة لشركات إعادة التأمين سواء بالداخل متمثلة في الشركة المصرية لإعادة التأمين أو بالخارج و تحدد نسبة إعادة التأمين وفقا لقواعد و شروط تحددها الهيئة.

وقد تتمثل في نوعين من إعادة التأمين و هما:

١- إعادة التأمين الوارد:

وهي تمثل أقساط إعادة التأمين المسندة إلى الشركة من معيدي التأمين و ذلك علي مستوي كل فرع تأميني خلال السنة المالية، وفي مقابل ذلك تتحمل الشركة عمولة تدفع إلى شركات إعادة التأمين، وهي تتمثل في عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد و تمثل عمولة مدينة و تعتبر أحدى مصروفات هذه الشركة و تقفل في أخر السنة في حساب الإيرادات و المصروفات الخاص بالشركة، والتي تشمل (العمولات المدفوعة و المستحقة و عمولات الأرباح المستحقة بما في ذلك رسوم الدمغة المدفوعة عن الأقساط المسندة لمعيدي التأمين في الداخل و الخارج خلال السنة المالية).

٢- إعادة التأمين الصادر:

وهي تمثل أقساط إعادة التأمين المسندة من الشركة إلي معيدي التأمين خلال السنة المالية، وفي مقابل ذلك تحصل الشركة علي عمولة من شركات إعادة التأمين، وهي تتمثل في عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر وتمثل عمولة دائنة و تعتبر إحدى مصادر إيرادات هذه الشركة و تقفل في أخر السنة في حساب الإيرادات و المصروفات الخاص بالشركة، والتي

تشمل (العمولات المحصلة و المستحقة و عمولات الأرباح المستحقة بما في ذلك رسوم الدمغة المحصلة عت الأقساط المسندة لمعيدي التأمين في الداخل و الخارج خلال السنة المالية).

لذا يري الباحث أن عمليات إعادة التأمين هي أسلوب جيد لمواجهة الخطر المؤمن ضده أكثر من كونها عنصر إيراد (عمليات إعادة التأمين الوارد، عمولات عمليات إعادة التأمين الصادر) أو تكلفة (عمليات إعادة التأمين الصادر، عمولات عمليات إعادة التأمين الوارد)، وذلك حتى لا تتعرض شركات التأمين إلى هزة مالية نتيجة حدوث الخطر و دفع التعويضات و في هذه الحالة إذا كانت الشركة لديها نصيب من إعادة التأمين تستطيع أن تواجه الخطر المؤمن ضده.

فبالتالي يري الباحث أن عمليات إعادة التأمين تمثل أحد حواجز الصد التي قد تسعين به شركات التأمين لمواجهة الخطر المؤمن ضده.

ثانياً: حاجز الصد الثاني(المخصصات و الاحتياطيات):

١- المخصصات:

أن الهدف الأساسي من احتجاز المخصصات هو مقابلة التزام مؤكد أو خسارة محققة و لكنها غير محددة المقدار، وبالتالي فهي تحتجز لمقابلة أي نقص مؤكد في الأصول أو زيادة مؤكدة في الالتزامات، ويتم احتجازه من الإيرادات و المصروفات، ويمثل حقاً من حقوق حملة الوثائق و المستفيدين في شركات التأمين.

و يتضمن هذا الحساب جميع المخصصات التي تم إعدادها خلال السنة المالية علي مستوي كل فرع تأميني سواء تأمينات الأشخاص و تكوين الأموال أو تأمينات الممتلكات و المسئوليات، والتي قد تتمثل في (المخصصات الفنية، ومخصصات الاستثمار، ومخصصات بخلاف الاستثمار، ومخصصات أخري) وذلك كما تعرضنا له بالتفصيل سابقاً.

٢- الاحتياطيات:

أن الهدف الأساسي من احتجاز الاحتياطيات هو تدعيم المركز المالي للشركة أو مواجهة خسارة عامة يحتمل وقوعها، أو أية التزامات أو حوادث غير عادية، ويتم احتجازه من حساب التوزيع و بالتالي فهو يحتجز إذا كان هناك أرباح ولا يمكن تكوينه في حالة الخسائر أي أنه يتوقف علي النتيجة النهائية للشركة، بمعنى أنه توزيع للأرباح أكثر من كونه عبء علي الإيرادات، فهو يمثل حقاً من حقوق حملة الأسهم، ويمكن المطالبة بتوزيعه إذا زادت قيمته عما نص عليه القانون.

تتمثل أهم هذه الإحتياطيات في:

مجموعة من الاحتياطيات الإلزامية و الاختيارية التي تقوم الشركة بإعدادها باعتبارها شركة مساهمة مصرية التي قد تتمثل أهمها في:

(الاحتياطي القانوني و الاحتياطي النظامي، احتياطي تضخم.... إلى غير ذلك و هي في هذا الشأن لا تختلف عن أي شركة مساهمة أخرى).

ولكن في نهاية هذا العرض يرى الباحث أن هناك خلط بين مفهوم المخصصات و الاحتياطات، فيلاحظ أن مفهوم كل من المخصصات و الاحتياطيات من المفاهيم المحددة من الناحية المحاسبية بصورة قاطعة، وذلك كما أوضحناه سابقاً، وعلى الرغم من وضوح هذه المفاهيم يلاحظ أنه ذكر في القانون رقم ١٠لسنة١٩٨١ والمعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة١٩٩٥ وكذلك النماذج الواردة بالمعايير المحاسبية بشأن إعداد القوائم المالية لشركات التأمين و إعادة التأمين في عرض المخصصات المتعلقة بتأمينات الأشخاص و عمليات تكوين الأموال (تأمينات الحياة).

لفظ احتياطي حسابي فيلاحظ أنه ليس احتياطيا على الإطلاق بل يعد مخصصا يلزم احتجازه في جميع الحالات سواء حققت الشركة ربحا أم خسارة، وكذلك هو يدخل ضمن المخصصات الفنية لتأمينات الحياة، فكيف يدخل ضمن المخصصات ويسمى احتياطي!

كذلك أوردت اللائحة التنفيذية و القوانين و المعايير التي سبق ذكرها ضمن نموذج حساب الإيرادات و المصروفات الخاصة بقياس نتائج نشاط فرعي التأمينات وهما (تأمينات الأشخاص و عمليات تكوين الأموال، تأمينات الممتلكات و المسئوليات) المخصصات الفنية بإظهارها كأول المدة ضمن بنود الإيرادات الخاصة بالفترة و إظهار المخصصات الفنية أخر المدة ضمن بنود المصروفات في نفس الفترة فبالتالي أصبحت المخصصات الفنية هي إيرادات ومصروفات في نفس الوقت.

ولذا يفضل الباحث أن يظهر فرق المخصصات فقط في أي المقارنة بين أول و أخر المدة سواء ظهرت بالجانب المدين أو الدائن، ووضع الفرق.

وبذلك قد انتهي التقسيم الذي اقترحه الباحث لعناصر التكاليف في شركات التأمين، وذلك تمهيداً للانتقال إلى كيف تم معالجة هذه التكاليف وفقا للأسلوب التقليدي.

المبحث الثاني

(الأسلوب التقليدي لمعالجة التكاليف غير المباشرة)

مقدمة

"تعرضت بيئة الأعمال في عالمنا المعاصر بوجه عام و القطاع الخدمي بوجه خاص لمتغيرات جوهرية عديدة أضفت سمات جديدة على كل منها ومن أهم السمات التي تتميز بها بيئة الأعمال الحديثة زيادة درجة المنافسة في الأسواق سواء المحلية و العالمية وهو ما يؤدي غلى الانخفاض السريع و المستمر في أسعار كثير من الخدمات نتيجة لدخول منافسين في الأسواق يتميزون بهيكل تكلفة أقل بالإضافة إلى التغير السريع للبيئة وتغير مطالب العملاء و ظهور العديد من الشركات العالمية، وكذلك أصبح العملاء أكثر وعيا و اهتماما بعوامل الجودة و السعر وأخيرا قصر دورة حياة المنتجات أو الخدمات و بالتالي زيادة معدل دخول منتجات و خدمات جديدة إلى السوق."[1]

مما ترتب على ذلك أن أصبح الأسلوب التقليدي عاجز عن الوفاء باحتياجات الإدارة من المعلومات التي تتسم بالدقة. وتتبع أهمية تقليل التكلفة و التحكم فيها في أن الهدف الأساسي والأول لأي شركة كانت هي الحصول على الأرباح و تعظيم الربحية فبدون تحقيق هامش ربح مناسب فإنها لن تستطيع البقاء طويلاً.

لذا يستهدف هذا المبحث الإجابة علي هذه التساؤلات:

أولاً: كيف يعالج الأسلوب التقليدي تكاليف التأمين؟

ثانياً: ماهي الدوافع التي أدت إلى العدول عن الأسلوب التقليدي؟

[1]- د. زينب أحمد عزيز حسين، تحقيق التكلفة من خلال التكامل بين مدخلي محاسبة تكاليف الأنشطة و محاسبة نظرية القيود في ظل تقنيات الإنتاج الحديثة (دراسة نظرية تطبيقية)، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الأول، يناير ٢٠٠٤، ص ٩٧.

أولاً: كيف يعالج السلوب التقليدي تكاليف التأمين؟

وفقا للأسلوب التقليدي تقوم الشركة بتصنيف التكاليف سواء تكاليف إدارة النشاط أو تكاليف مزولة النشاط إلى تكاليف مباشرة و تكاليف غير مباشرة، وكذلك سواء كانت مصروفات عمومية أو تكاليف إنتاج.

ومن المعروف أن التكاليف المباشرة هي تكاليف يسهل تخصيصها للمنتج التأميني أو الوثيقة التأمينية مباشرة فبالتالي ليس بها مشاكل في الوقت الراهن. أمام عن التكاليف غير المباشرة فهي تمثل مشكلة المشاكل في أي نظام تكاليف بصفة عامة و نظام التكاليف في شركات التأمين بصفة خاصة و ذلك نظراً لكبر حجم الشركات و تنوع الأنشطة و تعدد الفروع.

لذا تركز الشركة على معالجة التكاليف العامة و الغير مباشرة من خلال مرحلتين كما يلي:*

المرحلة الأولي: معالجة التكاليف العامة المركزية:

ويتم معالجة هذه التكاليف من خلال إتباع الخطوات التالية:

١- إعداد كشف تفريغ المنطقة المركزية التي تتمثل في التكاليف العامة التي تستفيد منها أكثر من قسم بصفة عامة و ذلك علي مستوي الشركة ككل، ويحتوي هذا الكشف علي مراكز الخدمات العامة، والتي منها علي سبيل المثال(مجلس إدارة الشركة، قطاع البحوث و التطوير، الإدارة العامة للعلاقات العامة، الإدارة العامة للأمن، قطاع التسويق، الإدارة العامة للشئون الطبية، قطاع الاستثمارات، قطاع الشئون المالية، قطاع الحاسب الآلي، قطاع الشئون القانونية، الإدارة العامة للخدمات و شئون المقر، قطاع الموارد البشرية، قطاع التخطيط و الجودة، إدارة أعمال المنتجين..... وغيرها من مراكز الخدمات العامة)، ويتضمن كل مركز التكاليف الخاصة به سواء كانت تكاليف إنتاج أو مصروفات عمومية.

٢- يتم تجميع جميع تكاليف مراكز الخدمات العامة في رقم إجمالي واحد حسب طبيعة كل عنصر سواء كان تكاليف إنتاج أو مصروفات عمومية، ويتم تقسيم الرقم الإجمالي الذي تم جمعه إلى ثلثين المبلغ يتم توزيعه بالأقساط المباشرة، ثلث

* تم الحصول علي هذه المعلومات عن طريق العديد من المقابلات الشخصية، لمديري و موظفي إدارة التكاليف في العديد من شركات التأمين، مع إعادة الصياغة من قبل الباحث.

المبلغ يتم توزيعه بالأجور المباشرة،* ويتم هذا التوزيع علي جميع مناطق الشركة، بالأقساط المباشرة لكل منطقة، والأجور المباشرة لكل منطقة.

٣- قم تقوم كل منطقة بتوزيع التكاليف المحمل عليها من المنطقة المركزية علي فرعي التأمين المتمثلين في: تأمينات الأشخاص و تكوين الأموال(تأمينات حياة)، تأمينات الممتلكات و المسئوليات(تأمينات عامة)، وذلك بأن توزع التكاليف الموزعة علي أساس الأقساط، بنسبة الأقساط المباشرة لكل فرع تأميني سواء تأمينات حياة أو تأمينات عامة، وكذلك توزع التكاليف الموزعة علي أساس الأجور، بنسبة الأجور المباشرة لكل فرع تأميني سواء تأمينات حياة أو تأمينات عامة، وأخيراً يتم إعادة توزيع نصيب التأمينات العامة من التكاليف العامة من المنطقة المركزية علي كل نوع من أنواع التأمينات العامة من(حريق، نقل بحري، نقل داخلي، سيارات إجباري و تكميلي، بترول، طيران، هندسي، حوادث متنوعة.... ،وأية أنواع أخري).

المرحلة الثانية: معالجة التكاليف غير المباشر بالمنطقة:

ويتم معالجة هذه التكاليف من خلال إتباع الخطوات التالية:

١- إعداد كشف تفريغ التكاليف غير المباشرة لكل منطقة علي حدة، ويحتوي هذا الكشف علي مراكز الخدمات الخاصة بكل منطقة، التي تمثل تكاليف مباشرة للمنطقة(تكاليف خاصة)، وهي في ذات الوقت تكاليف غير مباشرة علي فرعي التأمين المتمثلين في (تأمينات الحياة، والتأمينات العامة)، وقد تتمثل مراكز الخدمات لكل منطقة في العديد من المراكز التي من أهمها:

(إدارة متابعة أعمال الفروع، الإدارة العامة للخدمات و شئون المقر، الإدارة العامة للشئون المالية، الإدارة العامة لشئون العاملين، إدارة متابعة أعمال المنتجين..... وغيرها من مراكز الخدمات بكل منطقة)، ويتضمن كل مركز التكاليف الخاصة به سواء كانت تكاليف إنتاج أو مصروفات عمومية.

* هذه النسبة تم تعديلها ابتداء من عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، لتصبح ثلثين المبلغ بالجور، والثلث بالأقساط ولكن تم التثبيت علي النسبة القديمة لأن سنة التطبيق هي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٢- يتم تجميع جميع تكاليف مراكز الخدمات الخاصة بكل منطقة منفرداً في رقم إجمالي واحد حسب طبيعة كل عنصر سواء كان تكاليف إنتاج أو مصروفات عمومية، ويتم تقسيم الرقم الإجمالي الذي تم جمعه إلى ثلثين المبلغ يتم توزيعه بالأقساط المباشرة، ثلث المبلغ يتم توزيعه بالأجور المباشرة، ويتم هذا التوزيع علي فرعي التأمين المتمثلين في(تأمينات الحياة، والتأمينات العامة)، بالأقساط المباشرة لكل فرع، والأجور المباشر لكل فرع.

٣- يتم إعادة توزيع نصيب التأمينات العامة من التكاليف الغير المباشرة من المنطقة محل الدراسة علي كل نوع من أنواع التأمينات العامة من(حريق، نقل بحري، نقل داخلي، سيارات إجباري و تكليمي، بترول، طيران، هندسي، حوادث متنوعة..... وأية أنواع أخري).

وفي النهاية يتم تحديد تكلفة وحدة النشاط(وثيقة التأمين)، بتجميع التكاليف المباشرة لكل فرع من فروع التأمين علي حدة مضافاً إليه نصيبه من التكاليف العامة المحملة من المنطقة المركزية، ونصيبه من التكاليف الغير مباشرة المحملة من المنطقة محل الدراسة، وبقسمة هذا الرقم الإجمالي لتكلفة كل نشاط تأميني علي عدد وثائق التأمين لكل نشاط تأميني علي حده، نستطيع تحديد تكلفة الوثيقة.

وقد يرجع السبب في الاعتماد على هذين الأساسيين فقط في التوزيع إلي:

١- أما التوزيع علي أساس الأجور فذلك استناداً إلى مدخل الاستفادة من عناصر التكاليف و ذلك بمعنى أن النشاط الذي لديه عمالة أكبر يستهلك عناصر أكثر، فبالتالي يتحمل تكلفة أكبر، ويزداد الأمر أهمية لدى الشركة لأن الأجور تمثل النسبة الأكبر من المصروفات العمومية وقد تصل إلى ٩٠% في بعض الأنشطة فبالتالي هي أنسب أسلوب للتوزيع وذلك بهدف إلقاء الضوء على العمالة الزائدة الموجودة بالأنشطة المختلفة داخل الشركة.

٢- أما التوزيع على أساس الإيراد في الأقساط المباشرة المصدرة فذلك استنادا إلى مدخل القدرة على تحمل التكلفة وذلك بمعنى أن الذي يحقق إيراد اكبر يتحمل تكلفة أكبر

أما عن تقييم الباحث لطريقة التوزيع السابق عرضها فيرى الباحث:

١- أن التوزيع على أساس الأجور ليس بالضرورة أن يحقق العدالة فمن الممكن أن يكون هناك قسم به اثنين فقط ولكن ذو كفاءة عالية مرتباتهم كبيرة تعادل أكثر من عشرة عمال زائدة في قسم أخر، فبالتالي إذا أرادت المنشأة أن توجه الانتباه للعمالة الزائدة أن تتخذ عدد العالمين كأساس للتوزيع أفضل من اعتمادهم على أجورهم.

٢- أما عن التوزيع علي أساس الأقساط (الإيراد). فقد يتعجب الباحث أي مدخل هذا الذي يحمل النشاط الذي يحقق ربح أكبر تكلفة أكبر! وهذا يعني بأن الذي يجتهد في عمله و يحقق مكاسب للشركة أكبر يعاقب بأن يحمل تكلفة أكبر.

٣- ليس من العدالة على الإطلاق أن يتم توزيع جميع التكاليف بأساسيين أو أساس واحد للتوزيع وذلك لأن بعض هذه التكاليف ليس لها علاقة أصلا بأساس التوزيع. فعلي سبيل المثال (تكاليف الشئون القانونية)

ما هي علاقتها بأساس الأجور أو الأقساط فيرى الباحث أن أفضل أساس في التوزيع هو عدد القضايا أو عدد المطالبات (التعويضات) لأن هذا الأساس هو سبب في نشأة التكلفة لهذا القسم.

وكذلك تكاليف كثيرة مثل تكاليف شئون العاملين، وتكاليف الشئون المالية و تكاليف العلاقات العامة وتكاليف تسويقية وتكاليف البحوث و التطوير وغيرها من الأقسام والإدارات الموجودة داخل الشركة التي تكتفي الشركة فقط بمعالجتها كلها على أنها كيان واحد رغم اختلاف المسبب الرئيسي لكلاً منهما في نشأة التكلفة.

فبالتالي الناتج النهائي الذي يمثل تكلفة الوثيقة لا يتسم بالدقة و لا يفيد الإدارة في عملية اتخاذ القرارات، وقد يكون هذا هو السبب الرئيسي في عدم اعتماد الإدارة على البيانات التي يقدمها نظام التكاليف بالشركة و تعتمد اعتمادا كليا على نظام المحاسبة المالية، وذلك من غير المألوف لأنه دائما معروف أن نظام التكاليف في أي شركة هو هدفه الأساسي خدمة الإدارة وأن نظام المحاسبة المالية هو هدفه الأساسي خدمة الأطراف الخارجية.

ولكن في شركات التأمين الهرم مقلوب و تستفيد الإدارة من نظام التكاليف في حدود ضيقة جداً(قد تتمثل أهمها في إعداد مؤشرات عن العمالة الحالية بغرض تعينات عمالة جديدة أم لا، إعداد بعض المؤشرات و الإحصائيات للشركة القابضة للتأمين)

وقد تكون كل هذه الأسباب و أكثر هي التي دعت الباحث محاولة منه معالجة هذه القصور وباحثا عن تكلفة أقرب ما تكون إلى الدقة من خلال استخدام أسلوب التكاليف على أساس النشاط(ABC) الذي من خلاله سيحاول الباحث التغلب على أوجه القصور التي شابت الأسلوب التقليدي.

ثانياً: ما هي أهم الدوافع التي أدت إلى العدول عن الأسلوب التقليدي؟

هناك العديد من الدوافع التي أدت إلى إعادة الاهتمام مرة أخرى بأسلوب التكاليف على أساس النشاط والعدول عن الأسلوب التقليدي للتكاليف في الشركات المختلفة، وهذه الدوافع نابعة في الأساس من عيوب الأسلوب التقليدي للتكاليف، الذي يؤدي لي تكاليف غير دقيقة لسبب أساسي وهو: أنه في ظل الأسلوب التقليدي يتم توزيع التكاليف غير المباشرة علي المنتج التأميني باستخدام الأقساط والأجور كأساس للتوزيع، ومن غير المنطقي تصور أن هذين الأساسين فقط يمكن أن تحدث كل التكاليف غير مباشر، خاصة و أنها تحتوي علي العديد من عناصر التكاليف غير المباشرة و غير المتجانسة، وتجد الشركة أنها أمام ضرورة وجود أسلوب تكاليف يعتمد علي مسببات التكلفة لتحديد تكاليف الوثيقة بشكل أدق، وهذا ما يوفره إلABC.

لوجود العلاقة السببية بين مسبب التكلفة و كل نشاط علي حده وذلك غير متوفر في ألأسلوب التقليدي الذي يعتمد علي معدل تحميل واحد، لذا يمكن أن نحصل علي أفضل صورة لتحميلات التكلفة مع تعدد مسببات التكلفة. وقد أدت هذه القصور إلى ضعف ثقة الإدارة في المعلومات التي يقدمها الأسلوب التقليدي للتكاليف و اهتزاز الثقة نابع من العوامل التالية:[١]

١- تناقص الأرباح رغم زيادة حجم الوثائق وعدم القدرة علي تفسير ذلك التناقض.

٢- تعذر التفسير الدقيق لربحية الوثيقة.

٣- تضائل نسبة التكاليف المباشرة و ضخامة نسبة التكاليف الغير مباشرة.

٤- الوقت الطويل الذي تستغرقه الإدارة في إعداد دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية.

٥- التركيز على المدى القصي على حساب المدى الطويل.

---

[١] – راجع في ذلك كلا من:

- CARLES GRIFUL, Activity-Based Costing Methodology for Third-Party Logistics Companies IAER,Escola Universtity, VOL.٧, NO.١, Feb ٢٠٠١,pp١٣٤-١٣٥ .

-Hutchinson, Robert, The impact of time-based accounting on manufacturing performance Unpublished PhD, The University of Toledo,٢٠٠٧, PP ٥٨-٦٠.

- Available at: http://www.ips-dir.net/fotum/uploads/١٣٣٧٩/ABC_Basics.pdf.PP3-5.

المبحث الثالث

(الأسلوب المقترح لمعالجة التكاليف غير المباشرة)

مقدمة

" تحتاج الإدارة إلى معلومات دقيقة حتى تتمكن من اتخاذ القرارات السليمة، في ضوء ما تيسر من بيانات ومعلومات في ظل الظروف البيئية المختلفة التي تحيط بمتخذ القرار، كما يتوقف صحة القرار و ملاءمته علي كم و نوعية المعلومات المتاحة، وتكلفة الحصول عليها، وقيمتها وقت اتخاذ القرار، لذا بعد أسلوب إلABC من أهم أساليب إدارة التكلفة التي تساعد الإدارة في تقديم معلومات تتسم بدرجة عالية من الدقة."[١]

"وقد ظهر أول كتاب يحتوي على العنوان الصريح (the rise of ABC) في أربعة أجزاء في أعوام (١٩٨٨، ١٩٨٩) للكاتب Cooper يبين فيه مبادئ و أساسيات إلABC وكذلك عرف فيه المصطلحات الأساسية لهذا الأسلوب ثم توالت الكتابات في هذا الموضوع إلى يومنا هذا."[٢]

لذلك يستعين الباحث بهذا الأسلوب كأسلوب مقترح لمعالجة التكاليف غير المباشرة في شركات التأمين.

لذا يستهدف هذا المبحث الإجابة على هذه التساؤلات:

أولاً: متى يعد التحول إلى أسلوب التكاليف علي أساس النشاط أمراً ضرورياً؟

ثانياً: كيف يعالج الأسلوب المقترح تكاليف التأمين؟

أولاً: متى يعد التحول إلى أسلوب التكاليف علي أساس النشاط أمراً ضرورياً؟

هناك ظروف داعمة لتطبيق أسلوب التكاليف علي أساس النشاط في الشركات المختلفة و خاصة في شركات التأمين بل أنه قد يصبح تطبيق هذا الأسلوب أمراً ضرورياً حال توافر أهم النقاط التالية:[١]

---

[١] – د. ثناء على القباني، مدخل استراتيجي لدراسات متقدمة في إدارة التكلفة وتحليل الربحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٢.

٢-Available at: http://www.jps-dir.net/ABC_Basics.Pdf,OP CIT P 2.

١- زيادة حاجة الإدارة إلى معلومات تكاليفية دقيقة.

٢- تعدد الأنشطة و التنوع حيث يشمل هذا النشاط تأمينات الأشخاص و عمليات تكوين الأموال، وتأمينات الممتلكات و المسئوليات، ولكل منهما فروع، بالإضافة ، الى تنوع و ثائق التأمين لكل فرع من الفروع.

٣- تزايد استخدام نظم التصنيع المتقدمة، الأمر الذي يخلق طاقة إنتاجية كبيرة و يرفع نسبة التكاليف الثابتة في هيكل تكلفة الشركة.

٤- الزيادة الكبيرة في حجم التكاليف العامة و الغير مباشرة.

٥- ازدياد حدة المنافسة محلياً و عالمياً بحيث يصبح تخفيض التكاليف أمر استراتيجي لاستمرارية الشركات و المحافظة علي حصتها في السوق.

٦- الزيادة في تعقد المعلومات التي تستخدمها الإدارة في اتخاذ القرارات، والاعتماد علي الاحتمالات و عدم توافر بيانات دقيقة بصورة كاملة عن الأحداث المستقبلية.

---

[١] راجع في ذلك كلاً من:

- أ. وائل مصطفي محمد، إطار مقترح لرفع كفاءة القياس المحاسبي في ظل مدخل التكلفة علي أساس الأنشطة(دراسة تطبيقية)، رسالة ماجيستر غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٩، ص ص ٢٦-٢٨.

- Lelkes, Anne Marie Teresa,Simplifying activity-based costing, Unpuplished PhD, Oklahoma State University, 2009, PP ٧-٨.

- Available at: www1.ximb.ac.in/users/fac/…/Activity%20Based%20Costing.PPt.

ويمكن توضيح متى يفضل تطبيق ABC من خلال الشكل التالي رقم (٣/١):*

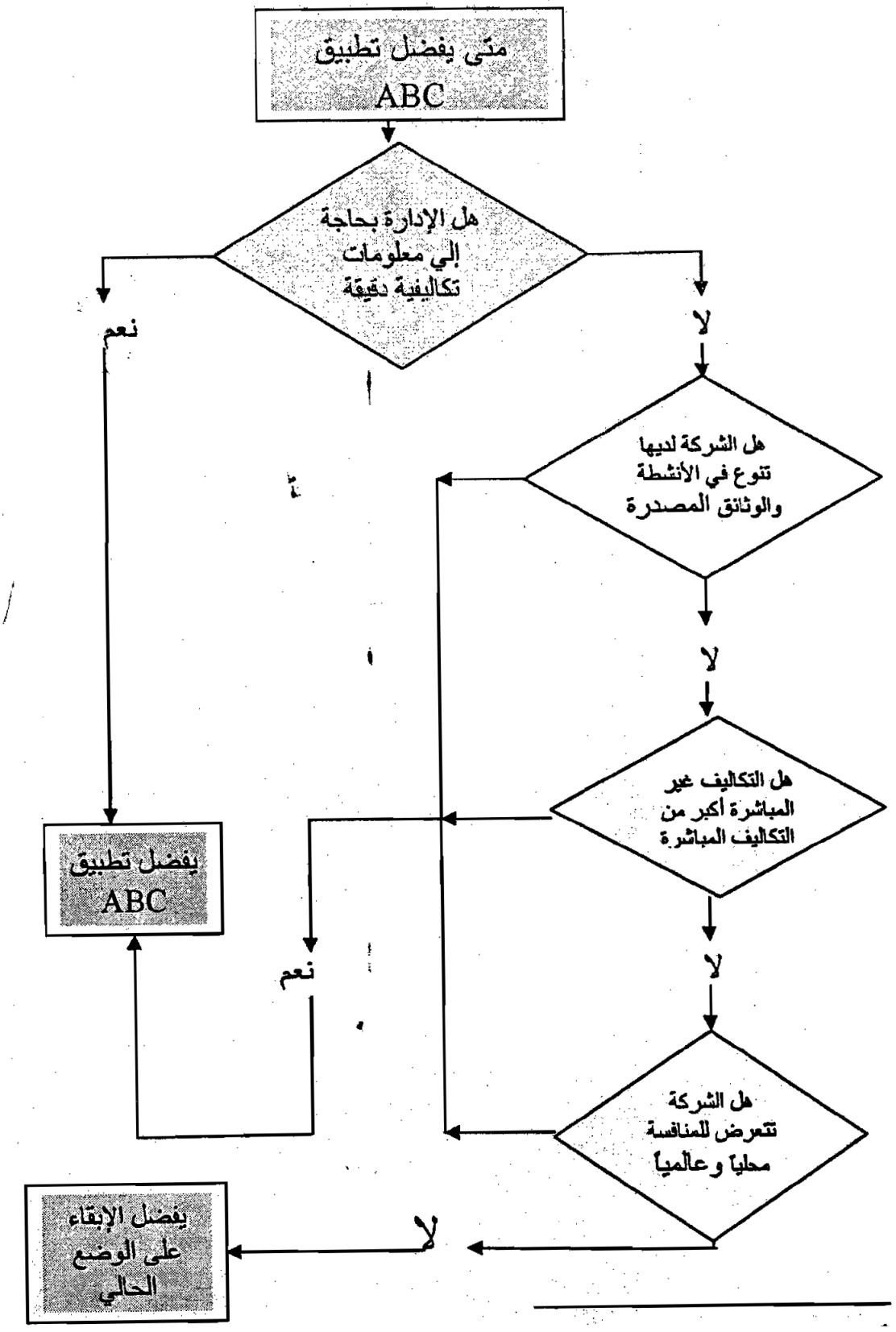

* من إعداد الباحث.

ثانياً: كيف يعالج الأسلوب المقترح تكاليف التأمين؟

لقد أوضحنا سابقاً أن التكاليف غير المباشرة تمثل مشكلة المشاكل في أي نظام تكاليف بصفة عامة و نظام التكاليف في شركات التأمين بصفة خاصة، وذلك نظراً لكبر حجم الشركات و تنوع الأنشطة و تعدد الفروع.

لذا يقترح الباحث أسلوب التكاليف علي أساس النشاط (ABC) لمعالجة التكاليف العامة و الغير مباشرة من خلال مرحلتين كما يلي:

المرحلة الأولي: معالجة التكاليف العامة المركزية:

ويتم معالجة هذه التكاليف من خلال إتباع الخطوات التالية:

١- إعداد كشف تفصيلي لجميع الأنشطة الخاصة بالمنطقة المركزية و تحديد تكلفة كل نشاط علي حده، وتحديد مسبب التكلفة لكا نشاط، مثل(نشاط البحوث و التطوير، نشاط الشئون القانونية، ونشاط الخدمات الطبية..... وغيرها من الأنشطة التي ستعرض لها الباحث بالتفصيل في الجانب التطبيقي).

٢- القيام بتجميع الأنشطة في شكل مجمعات تكلفة حيث يتم تجميع كلاً من الأنشطة المتشابهة ضمن نشاط واحد، حتى يتمشى مع أسلوب التكلفة و العائد و لتوفير إمكانية متابعة تكلفة هذا النشاط على وحدة النشاط (وثيقة التأمين)، ويجب التأكد من أن التكاليف التي تم تجميعها تتمثل في عدد من الأعمال المتجانسة، بمعنى أن يكون هناك ارتباط قوى بين تلك الأعمال، وكذلك درجة من المرونة في تغيير عناصر التكاليف المجمعة بما يتلاءم مع التغير في مستوى النشاط، وذلك مثل (مجمع البحوث و التطوير الذي يندرج تحته العديد من الأنشطة التي تتمثل أهمها في: نشاط البحوث، نشاط النشر العلمي، نشاط الإحصاء، نشاط المكتبة).

٣- تحديد وقياس تكلفة كل نشاط و إعداد كشف يحدد الأنشطة و التكاليف المجمعة ومسببات كل مجمع، وكذلك اختيار أساس التكلفة من حيث نوع التكلفة معيارية أو تقديرية أو فعلية، وتحديد مدى الفترة الزمنية التي تخص بيانات

التكلفة حيث تتسم البيانات السنوية بالاستقرار نسبيا على عكس البيانات الشهرية أو البيانات المعدة عن فترة أقل من سنة حيث تتسم بتعرضها للتقلبات الموسمية، لهذا يتم تحيد الفترة الزمنية في ظل التغيرات التي تحيط بالشركة.[1]

٤- إعداد كشف لمسببات مجمعات التكلفة موزع علي جميع مناطق الشركة، وذلك لأن التكاليف التي يتم توزيعها هي تكاليف عامة استفادت بها جميع المناطق.

٥- إعداد كشف توزيع التكاليف العامة المركزية علي جميع مناطق الشركة باستخدام كشف مسببات مجمعات التكلفة لكل منطقة.

المرحلة الثانية: معالجة التكاليف غير المباشرة بالمنطقة:

ويتم معالجة هذه التكاليف من خلال إتباع الخطوات التالية:

١- إعداد كشف تفصيلي لجميع الأنشطة الخاصة بالمنطقة و تحديد تكلفة كل نشاط علي حده، وتحديد مسبب التكلفة لكل نشاط، مثل (نشاط متابعة أعمال الفروع، نشاط الشئون المالية، نشاط الشئون الإدارية، نشاط السكرتارية..... وغيرها من الأنشطة التي سيتعرض لها الباحث بالتفصيل في الجانب التطبيقي).

٢- القيام بتجميع الأنشطة في شكل مجمعات تكلفة حيث يتم تجميع كلاً من الأنشطة المتشابهة ضمن نشاط واحد، حتى يتمشى مع أسلوب التكلفة و العائد و لتوفير إمكانية متابعة تكلفة هذا النشاط على وحدة النشاط(وثيقة التأمين)، ويجب التأكد من أن التكاليف التي تم تجميعها تتمثل في عدد من الأعمال المتجانسة، بمعنى أن يكون هناك ارتباط قوى بين تلك الأعمال، وكذلك درجة من المرونة في تغيير عناصر التكاليف المجمعة بما يتلاءم مع التغير في مستوى النشاط،

---

[1] – راجع في ذلك كلاً من:

– د. محمد محمد إبراهيم منصور، دراسة تحليلية لنظم التكاليف على أساس النشاط في ظل التغيرات البيئية للصناعة الحديثة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة- جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، السنة الرابعة، ٢٠٠٠، ص ص ١٠١-١٠٣.

– د. ماهر موسى درغام، مدى توفر مقومات تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة (ABC) في المستشفيات الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة (دراسة ميدانيه)، مجلة العلوام الاقتصادية و الإدارية، الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث و العشرون، العدد الأول، يونية ٢٠٠٧، ص ص ٤٦-٤٨.

– د. حاج قويدر ثورين، نظام محاسبة التكاليف و دوره في مراقبة التسيير بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، العدد٣٥، السنة الخامسة، خريف ٢٠٠٧، ص ص ١٦-١٧.

وذلك مثل (مجمع الخدمات العامة و شئون المقر الذي يندرج تحته العديد من الأنشطة التي تتمثل أهمها في: نشاط الشئون الإدارية، نشاط شئون العاملين، نشاط السكرتارية، نشاط شئون المقر).

٣- تحديد وقياس تكلفة كل نشاط وإعداد كشف يحدد الأنشطة و التكاليف المجمعة و مسببات كل مجمع، وكذلك اختيار أساس التكلفة من حيث نوع التكلفة معيارية أو تقديرية أو فعلية، وتحديد مدى الفترة الزمنية التي تخص بيانات التكلفة حيث تتسم البيانات السنوية بالاستقرار نسبياً على عكس البيانات الشهرية أو البيانات المعدة عن فنره أقل من ستة حيث تتسم بتعرضها للتقلبات الموسمية، لهذا يتم تحديد الفترة الزمنية في ظل التغيرات البيئية بالشركة.

٤- بذلك تحتوي كل منطقة في الشركة علي نوعين من التكاليف غير المباشرة وهما: نصيب كل منطقة من التكاليف العامة المركزية (تكاليف محملة)، والتكاليف الخاصة بكل منطقة التي تمثل تكاليف مباشرة للمنطقة وهي في ذات الوقت تكاليف غير مباشرة علي فرعي التأمين المتمثلين في تأمينات الحياة، والتأمينات العامة).

٥- إعداد كشف إجمالي لكل منطقة من مناطق الشركة، يضم هذا الكشف نصيب المنطقة من التكاليف المحملة من التكاليف العامة المركزية، ومجمعات التكلفة بالمنطقة، ويتم تجميع المجمعات المتشابهة وذلك تمهيداً لمعالجتها علي أنها كيان واحد، أما المجمعات غير المتشابهة فتظل كما هي بالكشف.

٦- إعداد كشف لمسببات مجمعات التكلفة الإجمالي للمنطقة موزع غ=علي فرعي التأمين المتمثلين في (تأمينات الحياة، والتأمينات العامة بجميع أنواعها(حريق، نقل بحري، نقل داخلي، سيارات إجباري، سيارات تكميلي، حوادث متنوعة، هندسي، بترول، طيران..... وأية أنواع أخري حسب طبيعة كل منطقة) وذلك لأن التكاليف التي يتم توزيعها هي تكاليف غير مباشرة استفادت بها فرعي التأمين).

٧- إعداد كشف توزيع التكاليف الغير مباشرة للمنطقة موزع علي فرعي التأمين المتمثلين في (تأمينات الحياة، و التأمينات العامة بجميع أنواعها(حريق، نقل بحري، نقل داخلي، سيارات إجباري، سيارات تكميلي، حوادث متنوعة، هندسي، بترول، طيران.....وأية أنواع أخري حسب طبيعة كل منطقة) باستخدام كشف مسببات مجمعات التكلفة الإجمالي للمنطقة.

أخيراً تحديد تكلفة وحدة النشاط (وثيقة التأمين)، بتجميع التكاليف المباشرة لكل فرع من فروع التأمين علي حدة مضافاً إليه نصيبه من التكاليف العامة المركزية المحملة، ونصيبه من التكاليف الغير مباشرة الخاصة بالمنطقة، وبقسمة هذا الرقم الإجمالي لتكلفة كل نشاط تأميني علي حده على عدد وثائق التأمين لكل نشاط تأميني علي حده نستطيع تحديد تكلفة الوثيقة.

ويمكن توضيح هذه الخطوات من خلال نموذج الأنشطة و مسبباتها كما يتضح من الجدول رقم(١):*

الأنشطة	مسببات التكلفة
نشاط مجلس الإدارة	عدد الفروع بكل منطقة
نشاط البحوث و الإحصاء	عدد البحوث
نشاط المكتبة	عدد الإصدارات
نشاط الإدارة العامة للعملاء	عدد المطالبات المسددة
نشاط الإدارة العامة للعلاقات العامة والإعلام	عدد الإعلانات
نشاط قسم الشكاوي	عدد شكاوي العملاء
نشاط الإدارة العامة الشكاوي	عدد المباني
نشاط الإدارة العامة للشئون الطبية	عدد الوثائق العلاجية
نشاط التسويق	عدد المنتجين بكل منطقة
نشاط الاستثمارات	قيمة الأقساط المصدرة بكل منطقة
نشاط الإدارة العامة للحسابات المالية	عدد أذون الصرف
نشاط المحاسبة الضريبية	عدد الأقساط المصدرة
نشاط إدارة المحاسبة الآلية	ساعات العمل
نشاط الإدارة العامة لحسابات التكاليف	ساعات العمل

* من إعداد الباحث

نشاط الإدارة العامة للمراجعة	عدد أذون الصرف
نشاط الإدارة العامة للموازنة	عدد الموازنات بكل المنطقة
نشاط قسم الخزينة	عدد أذون الصرف
نشاط قطاع الحاسب الآلي	عدد مرات تقديم الخدمة
نشاط إدارة نظم المعلومات	عدد مرات تقديم الخدمة
نشاط قطاع الشئون القانونية	عدد القضايا بكل منطقة
نشاط الإدارة العامة لشئون التفتيش و المتابعة والمراجعة الفنية	عدد القضايا بكل منطقة
نشاط قطاع الشئون الإدارية	عدد الإصلاحات بكل منطقة
نشاط إدارة السكرتارية	عدد المراسلات الصادرة و الواردة
نشاط قسم التشغيل السيارات	عدد الإصلاحات بكل منطقة
نشاط قسم المخازن	عدد أذون الصرف
نشاط قسم المشتريات	عدد أوامر الشراء
نشاط إدارة شئون المقر	عدد الإصلاحات بكل منطقة
نشاط قطاع الموارد البشرية	عدد العاملين بكل منطقة
نشاط إدارة التدريب	عدد العاملين
نشاط إدارة المرتبات و التأمينات الاجتماعية	عدد العالمين
نشاط قسم الإحصاء الوظيفي	عدد العاملين
نشاط قطاع التخطيط و الجودة	عدد الوثائق المصدرة لأول مرة بكل منطقة
نشاط إدارة متابعة أعمال المنتجين	عدد الوثائق المصدرة بكل منطقة

وفي نهاية هذا العرض يختتم البحث و بالنتائج و التوصيات التالية:

أولا: نتائج البحث:

في ضوء الدراسة التي قام بها الباحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

١) ثبات صحة الفرض الأول بأن "يلاءم أسلوب التكاليف علي أساس النشاط طبيعة شركات التأمين المصرية"، وهذا يتضح من استعراض إمكانية تحليل الهيكل التنظيمي للشركة في أنشطة و تحديد مسبب كل نشاط و تحديد تكلفة كل نشاط وعمل مجمعات التكلفة، فكل ذلك وأكثر أكبر دليل على صحة هذا الفرض.

٢) ثبات صحة الفرض الثاني القائل بأن" يساهم تطبيق أسلوب التكاليف علي أساس النشاط في توفير المعلومات التكاليفية الدقيقة التي تفيد في عمليات صنع و اتخاذ القرار"، وقد جاء هذا الفرض متسق مع هدف البحث و الدراسة التطبيقية الذي قام بها الباحث، وقد اتضح مدى قدرة هذا الأسلوب في توفير هذه المعلومات و الفوائد التي تعود علي متخذي القرار من تطبيق هذا الأسلوب.

٣) أوضحت الدراسة أن المعلومات التي يوفرها الأسلوب التقليدي هي معلومات لا تتسم بالدقة و تتم بصورة إجمالية، ولا توضح ما هي علاقة التكاليف التي يتم توزيعها بأساس التوزيع الذي يتمثل في الأقساط والأجور، وكذلك أوضحت الدراسة عدم القدرة هذا الأسلوب على الوفاء باحتياجات الإدارة.

٤) أوضحت الدراسة أن هناك تفاوت واضح بين الأسلوب التقليدي وأسلوب التكاليف علي أساس النشاط في تكلفة كل نشاط تأميني سواء كانت تأمينات الأشخاص و تكوين الأموال أو تأمينات الممتلكات و المسئوليات.

٥) أوضحت الدراسة أن هناك تفاوت واضح بين الأسلوب التقليدي وأسلوب التكاليف علي أساس النشاط في تكلفة الوثيقة، وهذا بالطبع سيكون له آثارا سلبية علي قرارات تسعير الوثائق المصدرة، ويؤدي إلى وجود فروق واضحة في صافي الربح، وبالطبع يتضح أن اختلاف التكلفة ترتب عليها اختلاف الأرباح بل تحول الأمر من نشاط مربح في حدود المعلومات التقليدية إلى نشاط خاسر وفقا لما أثبته أسلوب التكاليف علي أساس النشاط.

ثانياً: توصيات البحث:

وبناء علي هذه النتائج يوصي الباحث بالآتي:

١) ضرورة اهتمام الإدارة العليا و الجهات المعينة بنظم التكاليف داخل شركات التأمين المصرية، وذلك لما تعاني منه من مشاكل لا حصر لها و أهمها عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الإدارة وتوجه اعتماد الإدارة العليا علب نظم المحاسبة المالية الأكثر ضعفاً في توفير معلومات كاملة عن أنشطة الشركة بشكل تفصيلي.

٢) ضرورة استعانة الجهات المعنية بتطبيق الأسلوب المقترح كأداة جيدة لتوفير المعلومات التي تتسم بقدر كبير من الدقة.

٣) يوصي الباحث باستكمال بعض النقاط التي لم تتناولها الدراسة الحالية و لكنها تنال اهتمام كبير علي المستوي العلمي و العملي والتي من أهمها:

(أ) إجراء التكامل بين أسلوب تحليل سلسلة القيمة و أسلوب التكاليف علي أساس النشاط و ذلك بهدف تحقيق التخفيض الاستراتيجي للتكلفة.

(ب) تطبيق أسلوب القياس المتوازن للأداء علي شركات التأمين المصرية لما يقدمه من معلومات تفيد في تحسين مسار الشركة.

(ج) تطبيق أسلوب القياس المرجعي كأداة تنافسية جيده تساهم في تحسين أداء الشركة لمواجهة شدة المنافسة سواء علي الصعيد المحلي أو العالمي.

٤) وفي النهاية يوصي بضرورة استعانة شركات التأمين بذوي الخبرة من السادة أساتذة الجامعات المصرية و المتخصصين بهدف إعادة هيكلة نظم التكاليف حتى يفي باحتياجات الإدارة و لا يكن عبئا علي الشركة أكثر من كونه و سيلة أساسية لمساعدة الإدارة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع العربية:

١) أ. إيمان سعيد عبد الحميد قمر، استخدام أسلوب المحاسبة عن تكلفة النشاط في زيادة فعالية نظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية تجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٦.

٢) د ثناء علي القباني، مدخل استراتيجي لدراسات متقدمة في إدارة التكلفة و تحليل الربحية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٣) د. ثناء محمد طعيمه، محاسبة شركات التأمين (الإطار النظري و التطبيق العملي وفقا لأحدث المعايير المحاسبية لشركات التأمين و إعادة التأمين). إيتراك للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٢.

٤) د. حاج قويدر فورين، نظام محاسبة التكاليف و دوره في مراقبة التسيير بالمؤسسات الاقتصادية، مجلة علوم إنسانية، العدد٣٥، السنة الخامسة، خريف٢٠٠٧.

٥) د. زينب أحمد عزيز حسين، تحقيق التكلفة من خلال التكامل بين مدخلي محاسبة تكاليف الأنشطة و محاسبة نظرية القيود في ظل تقنيات الإنتاج الحديثة (دراسة نظرية تطبيقية)، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العدد الأول، يناير ٢٠٠٤.

٦) د. صفوت على محمد حميدة، د. محمد رأفت محمد رشاد، تطبيق مدخل التكلفة على أساس النشاط في تخصيص الأعباء الإضافية في شركات التأمين(مع التطبيق على فرع الحياة)، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، العددان الأول و الثاني، يناير – أبريل١٩٩٩.

٧) د. عاطف محمد العوام، المحاسبة عن تكلفة النشاط في قطاع التأمين (بحث مرجعي)، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، السنة الخامسة، ٢٠٠١.

٨) د. عيد أحمد أبو بكر، تطوير التحليل المالي بالأساليب الكمية للتنبؤ بالأزمات المالية في شركات التأمين على الحياة (بالتطبيق على سوق التأمين المصري)، المؤتمر الدولي السابع، بعنوان (تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات، الفرص الآفاق)، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، ٢٠٠٩.

٩) د. ماهر موسى درغام، مدى توفر تطبيق نظام التكاليف المبني على الأنشطة (ABC) في المستشفيات الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة(دراسة ميدانية)، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، الجامعة الإسلامية، المجلد الثالث و العشرون، العدد ألأول، يونيه ٢٠٠٧.

١٠) د. مكرم عبد المسيح باسيلي، د. محمود محمود السجاعي، المحاسبة في البنوك وشركات التأمين، المكتبة العصرية، المنصورة، ٢٠٠٧.

١١) د. محمد محمد إبراهيم منصور، دراسة تحليلية لنظم التكاليف علي أساس النشاط في ظل التغيرات البيئية للصناعات الحديثة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة- جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، السنة الرابعة، ٢٠٠٠.

١٢) أ. وائل مصطفى محمد، إطار مقترح لرفع كفاءة القياس المحاسبي في ظل مدخل التكلفة علي أساس الأنشطة (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

١٣) وزارة الاقتصاد، المعايير المحاسبية بشأن إعداد القوائم المالية لشركات التأمين و إعادة التأمين، جريدة الوقائع المصرية، العدد ١١٥، قرار رقم ١٥٧، لسنة ١٩٩٩.

١٤) ـــ، قانون الإشراف و الرقابة على التأمين في مصر رقم ١٠ لسنة ١٩٨١، جريدة الوقائع المصرية، العدد١٠ تابع (ب) في ٥ مارس سنة ١٩٨١، المادة ٣٧، والمعدل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٩٥.

1) AK, Ronay, Performance measurement of insurance companies by using Balanced Scorecard and ANP, Istanbul Technical University.

Available at:

http://www.creativedecisions.net/~rozann/0Proceedings/FinalPapers/_AK_Ronay_ardandANP_PDF

2) CARLES GRIFUL, Activity-Based Costing Methodology for Third-Party Logistics Companies, IAER, Escola University, VOL.7, NO.1, Feb 2001.

3) Hornby, A.s, oxford advanced learner's dictionary of current English, 5th Ed oxford University press, 1995.

4) Hutchinson, Robert, The impact of time-based accounting on manufacturing performance, Unpublished PhD, The University

of Toledo, 2007.

5) Lelkes, Anne Marie. Teresa, Simpii1ing activity-based costing, Unpublished PhD, Oklahoma State University, 2009.

6) Mark Lawton, Hamid El Ghazili, Adding value in finance, Credit Management, Stamford, Aug 2005.

Available at: www.ProQuest.com

7) Rodd Zolkos, Business needs must drive IT, Business Insurance, Chicago, May 2005, PP 2-18.

Available at: www.ProQuest.com

8) Available at:

http://www.jpsdir.net/forum/uploads/13379/ABCBasics.pdf

9) Available at:

Wwwl.ximb.ac.in/users/fac/…/Activity%20Based%20Costing.ppt